

العلوم الاجتماعية والمسألة التنموية

د. سيكوك قويدر

جامعة مستغانم، الجزائر

لأن العالم الذي نعيش فيه اليوم ، بكل ما يحتويه من إنجازات مادية ومعرفة علمية و تقنية ، إنما هو نتيجة لكون أن الإنسان تعلم عن طريق التجربة ، ثم عن طريق العقل وبعده أوجد لنفسه طرقا وأشكالا أخرى تمكنه من أن ينمي ويطور ما تعلمه ، ويترجم ذلك في أشياء وأفكار لحل مشاكله والعوائق التي تحول دون استمراره. و عليه فحتى في فترة ما قبل التعليم كان للتعليم مكانة خاصة في حياة الإنسان.

و من هذا التصور فإننا ننطلق من أن ندقق في مكانة التعليم في مفهوم وفعل التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

I تطوير التعليم ومتطلبات التنمية

قبل قرن وعشرين من الآن (1891)، أكد العالم الأمريكي جون ديوي (John DEWEY) في كتابه « المدرسة والمجتمع » أن التقدم الاجتماعي اليسير ، لا يمكن أن يحدث في مجتمعات العالم إلا إذا رافقه تطور العلوم ونشوء المجتمعات

اقتصاديا، لذلك يجب أن تتطور النظم التعليمية بشكل ملائم»¹. والمغزى الأساسي من هذه الفكرة هو في اعتقادنا، أن المجتمع لا يمكن أن يتطور ويحقق النمو الاجتماعي الذي يحقق السعادة والرفاهية لجماعته إلا إذا استبق أو رافقه النمو الاقتصادي، وهذا الأخير لا يمكن أن يحدث إلا من خلال تطور العلم الذي يمر حتما عبر تطوير التعليم.

إن التمعن في هذه الفكرة الصادرة عن أحد عمالقة الفكر التربوي، والتي تتناقض مع الرؤية الاقتصادية لمكانه التعليم في التنمية الاقتصادية في تلك الفترة، خاصة من طرف الليبراليين الذين كانوا يرون أن الاستثمار في التعليم تكاليفه باهظة وعوائده ليست في مستوى التكاليف. تؤكد على أن ما فكر فيه هذا العالم إنما كان تنبؤا يكرس في وقتنا الحاضر من خلال ما توليه كل النظم السياسية والاتجاهات الفكرية ليتبوأ التعليم مكانه خاصة ومميزة في سيرورة التنمية الشاملة ، بل لم يصبح التعليم مجالا من مجالات التنمية فحسب بل عنصرا أساسيا في مفهوم التنمية المستدامة.

ومع ظهور وانتشار ظاهرة العولمة، تأخذ مفاهيم التنمية مرحلة نقدية تتمثل في إعادة صياغة لأن المشروع التنموي بالأدوات التقليدية، من أرض زراعية وبنية صناعية واقتصادية

ضمن البعد الوطني دخل مرحلة النهاية مما أدى إلى تلاشي حلم الرفاهية بالمنظور الأمريكي، في العالم الغربي وأنظمة التخطيط المركزي الاشتراكية في أوروبا الشرقية والعالم الثالث فالكمل أندرج ضمن السياق العام للعولمة التي بلغت مرحلة أرقى من لحظة التأسيس، وفي إطار هذه الظاهرة لم يعد الحاضر هو التطور المنطقي للماضي، ولا القاعدة الموضوعية للمستقبل. لقد أصبح الحاضر مرهونا بالمستقبل: ذلك المستقبل الذي حدده دعاة العولمة والذي تتحدد معالمه الأساسية في كونه يركز كلية على المعرفة بكل أبعادها.

إذن أصبحت العولمة ذات شأن بفضل قوتها التأسيسية ضمن نظام الدولة ومن هناك امتدت لتخضع الناس فكان تأثيرها الملموس ظاهرا من خلال إعادة البناء الاقتصادي فيما يتجاوز الدولة بالمفهوم الذي كان سائدا إلى غاية فترة غير بعيدة، ليعرف تكتلات وتجمعات إقليمية مختلفة تستند أساسا على إمكانياتها الاقتصادية المدعومة بالمستوى المعرفي والتقني.

إن الميكانيزمات المعتمدة في هذه الديناميكية لا تهدف إلى التوسع الكمي للعلاقات التجارية فقط بل تتعدى ذلك إلى كونها قفزة نمطية في أشكال التنظيم الاجتماعي. إنها بؤادر التحول التاريخي في تنظيم العالم برؤية رأسمالية متجددة.

II التطور التاريخي لمفهوم التنمية

كانت التنمية مشروعاً حتمياً نشأ من استقرار الرأسمالية العالمية. الشيء الذي مكن من إيجاد مفهوم مثالي للتنمية باعتبارها فعلاً ثورياً في التطور الزمني لمسألة الحداثة. ذلك ما دفع بمختلف دول العالم إلى تكرير تجربة الحداثة، مما أدى إلى توقع العام والخاص بتقلص ثم تلاشي الفجوة بين العالمين المتحضر والمتخلف.

وفي هذا الإطار قدم مشروع التنمية على أنه الرؤية الصحيحة الوحيدة لتطوير العالم وازدهاره، وهو المخرج الوحيد لكل الدول التي تعاني من التخلف، غير أن هذا المفهوم قولته الرأسمالية في شكل معد مسبقاً وجاهزاً للاستعمال، لا يقبل النقد ولا التبديل، ولا يترك للمجتمعات أي حق أو هامش من الحق لفهمه واستيعابه قبل تطبيقه.

لقد كانت التنمية ولا زالت من المواضيع بل وحتى المفاهيم الأساسية في العلو الاجتماعية عامة، وفي علمي الاقتصاد والاجتماع على وجه الخصوص.

وإذا كان علم الاقتصاد يهتم بموضوع التنمية على نحو متميز من حيث أنه يربط التطور المجتمعي بالمشاريع الاقتصادية وما يمكن أن تؤديه من تحول مادي ومالي في المجال الاقتصادي

بالتحديد ، لذلك وكما يعبر عنه قاموس لاروس فإن التنمية، في المنظور الاقتصادي، تعني التطوير النوعي الدائم لعوامل الاقتصاد الوظيفية.² الذي يؤدي إلى نمو المجتمع، واستنادا على هذا التعريف ظهر مصطلح «المجتمعات النامية» أو «المجتمعات السائرة في طريق النمو» للدلالة على تلك الدول التي كانت خارج إطار الدول الرأسمالية المتطورة، ودول المعسكر الشرقي الاشتراكية.

أما في إطار علم الاجتماع، فإن مفهوم التنمية لم يختفي من النظريات السوسيولوجية منذ أن أسس سان سيمون «علم الإنسان» واهتم من خلاله بالتحويلات الاجتماعية التي نقلت النظام الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي. واهتم كارل ماركس بتطور رأس المال و نتائجه الحتمية التاريخية. كما اهتم علماء الاجتماع في حقب تاريخية وباتجاهات مغايرة بمفهوم التنمية، كما هو الحال عند هربرت سبنسر، ماكس فيبر وإميل دوركايم وغيرهم. و نظرا لكثافة وتنوع ما جاءت به النظريات الاجتماعية حول التنمية تأسس في علم الاجتماع فرعا أو تخصصا قائما يسمى «علم اجتماع التنمية». ولقد عرف علم الاجتماع غداة الحرب العالمية الثانية صياغة جديدة لمفهوم التنمية وتعريفا جديدا لعلم اجتماع التنمية يستند أساسا على ظاهرة التفريق بين «المجتمعات المتطورة» و«المجتمعات المتخلفة».

ولأن ما اصطلح عليه بالمجتمعات المتخلفة - Sociétés sous-développées كانت «مجتمعات غير محللة وغير معتبرة وغير محبوبة» على حد تعبير جاك بيرك³ فإن الاهتمام الذي أولاه علماء الاجتماع في أمريكا وأوروبا وحتى داخل تلك «المجتمعات المتخلفة» كان منقطع النظر حيث تعتبر أعمال:

- جورج بالوندييه: Georges BALANDIER

- علم الاجتماع الراهن لإفريقيا السوداء 4 1955
- الأنثروبولوجيا التطبيقية لمشاكل الدول المتخلفة 5 1955
- علم اجتماع التحولات 6 1970
- أنثروبولوجيا - الحقائق 7 1974

- بيار بورديو: Pierre BOURDIEU

- علم اجتماع الجزائر 8 1958
- الاجتثاث: أزمة الزراعة التقليدية في الجزائر 9 1966
- العمل والعمال في الجزائر 01 1963
- البنيات الإقتصادية والهياكل الزمنية 1977

- موريس قودلييه: Maurice GODELIRE

- المسارات الماركسية والأنثروبولوجيا 11 1973

- ماكسيم رودانسون: Maxime RODINSON

- الإسلام والرأسمالية 21 1966
- الماركسية والعالم الإسلامي 31 1972

الجزء الهين من تلك الأعمال التي تناولت مسألة التنمية.

ومن هنا فلقد كانت التنمية ولازالت هي المفهوم الرئيسي للعلوم الاجتماعية، وتفهم على أنها حركة تطويرية، ثورية، تحويلية أو جذرية تؤدي إلى الارتقاء بمستويات المعيشة كحتمية منطقية للعقلانية الإنسانية كما حدث في التجربة الأوروبية.

ولأن السياق الاجتماعي والتاريخي لميلاد المفهوم كان أوروبا، لأن التنمية كانت مشروعاً مهماً لتصنيع المجتمعات الأوروبية وإخراجها من حالة ما بعد الحرب العالية الثانية، فإنه كان هناك ثمة دافع لتصدير هذه الخبرة الأوروبية إلى مجتمعات العالم الثالث غداة استقلالها على أنها وصفة سحرية للقضاء على كل أسباب الفقر والحرمان مع الضمان الأكيد بتخطي عتبات التخلف الاقتصادي في تلك الدول الغير أوروبية مما سيؤدي حتماً إلى إعدام الفجوة الفاصلة بين العالمين: العالم الأورو-أمريكي المتقدم والعالم الآخر المتخلف و«الغير محلل».

ولكن وبعد أربع عقود من الزمن على حركات التحرر التي عجلت بنهاية الحقبة الاستعمارية أو على الأقل تقليصها جغرافياً، وما أن اقترب العالم من نهاية القرن العشرين حتى برزت إلى الوجود الحقائق والأوضاع المزرية والأزمات الاجتماعية والسياسية التي أسفرت عنها سياسات التنمية،

فتحول الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدعاة التنمية من الدفاع عن المفهوم إلى انتقاده والهجوم عليه من جراء ما وصلت إليه البشرية في مختلف أنحاء المعمورة وقد تبين أكثر من أي وقت مضى بان الفجوة التي تفصل بين الدول المتقدمة وبين الدول المتخلفة أصبحت بحرا، مما أدى إلى انتشار ظاهرة التشكيك في سيورورات التنمية التي تعددت أسماؤها و أوصافها.

إن كل الأزمات والانتكاسات التي عصفت بأحلام التنمية في مختلف المجتمعات، لم تحرر هذه الأخيرة. وفي غياب أدنى الحلول بقيت أسيرة هذا الوهم. وإذا كان ذلك مرده، ولو نسبيا، إلى قدرة الغرب على إيجاد البدائل من تصورات ومفاهيم عقيمة، فإنه يعود وبدرجة أكبر إلى:

➤ أن الغرب الذي يصدر تجاربه للدول الأخرى في شكل « الجاهز للاستعمال» غير قادر على معرفة الواقع الحقيقي لهذه المجتمعات.

➤ ولأن القائمين على تسيير المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هذه المجتمعات لا يمتلكون أدنى المؤهلات المعرفية ولا أقل الإمكانيات الفنية ولا الجرأة والشجاعة في استشارة من يعينهم من ذوي العلم والمعرفة لتكييف هذه الوصفات الجاهزة مع مواصفات وخصوصيات مجتمعاتهم.

➤ ولأن السلطة السياسية في المجتمعات المتخلفة أو تلك التي يصطلح على تسميتها بالسائرة في طريق النمو- بالرغم من أنها كذلك منذ أكثر من نصف القرن- توجه التعليم ولا تستفيد منه، تجعله خاضعا في حين كان من الأجدى أن تحرره لإعالتها في تجاوز العقبات والمحن، أو على الأقل في تبسيط ما تستورده من مشاريع ومواد جاهزة.

ومع دخول العالم في العصر الفعلي للتكنولوجيا مع بداية الألفية الثالثة لازالت العديد من الدول تعتقد بأن مشاريع التنمية بالشكل الذي كانت عليه والاستراتيجيات المتبعة إلى حد الآن قادرة على حل مشاكل الإنسانية، بالخصوص عندما أوجد الغرب ذلك المصطلح البديل - التنمية المستدامة- لتعاود تلك الدول والمجتمعات قاطبة استيراد القوالب والمشاريع الجاهزة دون التطرق للمسائل الجوهرية والمميزات الفعلية لمجتمعاتها المحلية.

إن المجتمعات الغربية، إذا ما وصلت إلى مفهوم التنمية المستدامة فإن ذلك مرتبط بوعيها التام بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمفهوم التقليدي، أصبحت غير مجدية لحل ما استجد من معضلات ومسائل جوهرية وحيوية في تلك المجتمعات. ومن جهة أخرى فإن التطور الاجتماعي في كل المجالات والنواحي المجتمعية قد وصل إلى مستوى معين يتطلب التفكير في أساليب جديدة لإعادة بعث العلاقات الأساسية في الوجود الإنساني:

➤ علاقة الإنسان ببني جلدته على حد تغير ابن خلدون، من خلال إعادة الهيكلة للبنى والمؤسسات الاجتماعية بما يكفل للمجتمع التعاطي مع درجة التعقيد التي وصلت إليها حياة البشر، من خلال علاقة الإنسان بالزمان والمكان، القيم الاجتماعية، الآمال والأحلام الاجتماعية على المستوى الفردي والجماعي على حد السواء.

➤ علاقة الإنسان بالطبيعة، من خلال الوعي بأن تلك الطبيعة التي أمدت الإنسان بكل ما مكنه للوصول إلى ما هو عليه، وذلك كنتيجة للصراع المتواصل الهادف إلى تطويعها للاستجابة لجميع حاجياته.

إن مفهوم التنمية المستدامة في الغرب، ليس مفهوما اعتباطيا، بل هو تعبير عما توصل إليه الوعي الإنساني من حيث أن العلاقة الأساسية الثانية (علاقة الإنسان بالطبيعة)، لم تنتج إلا ما هو مجد ومفيد للإنسان. إن فعل الإنسان في الطبيعة أدى إلى إنتاج الحلول المختلفة من غذاء وملبس ومأوى وكل ما يرافق ذلك من ضروريات وكماليات بل تعداها إلى أمور لم تكن لتخطر ببال أحد كالوصول إلى المجرات والكواكب الأخرى غير الأرض، الاتصال عن بعد بأدوات وأشكال وأنواع متعددة ومختلفة، القضاء على الأمراض التي كانت

بالأمس القريب تفتك بشعوب بأكملها. لقد كان التطور مذهلا و عجيبا و غير مسبوقا. وبالمقابل فلقد أنتجت هاتان العلاقتان الأساسيتان، وبالخصوص تلك التي تربط البشر بمحيطهم الطبيعي ظواهر سلبية وفتاكة أثرت سلبا على وجودهم، وسيتواصل تأثيرها بشكل متعاظم وخطير، لذلك تتبلور لدى الشعوب المتطورة رؤى جديدة لتصحيح مساراتها المعيشية واستراتيجياتها التنموية من خلال إعادة النظر في علاقاتها الاجتماعية، وفي علاقاتها مع المحيط.

إن هذه الرؤية الجديدة التي تركز بشكل متكامل تدريجيا في المجتمعات الغربية، وكذلك الشرقية المتطورة حاليا، هو ما لا يمتلكه الدول والشعوب المتخلفة، وما دامت كذا لك فإنه من غير الممكن أن تتحرر من ثقافة الاتكال والقدرية التي تجعلها تعيش مرحلة لا متناهية من الاستاتيكا¹⁴ الاجتماعية التي يعرفها أوغست كونت على أنها «مدلول الثبات بحيث تركز على محاولة الوصول إلى قوانين الضبط الاجتماعي»¹⁵ مما يجعلها على قدر هام وخطير من مستوى الاعتقاد الذي يؤدي بها إلى الخضوع لأمرها الواقع والتسليم به. دون مساءلته والاجتهاد لنقده وتغييره، الأمر الذي، لا محالة، لو حدث فإنه سينقلها من حالة الثبات الاجتماعي، الغير منتج لقيم التغيير التي تؤدي إلى التحرر والتطور، إلى مرحلة الديناميكا

الاجتماعية 16 التي تقابل مفهوم الاستاتيكا ويعرفها أوجست كونت على أنها: «مدلول الحركية الاجتماعية، وهي تحاول الوصول إلى قوانين التغير الاجتماعي». 17 مما سيدفع بهذه الشعوب إلى فهم واقعها الاجتماعي والاقتصادي، والانطلاق نحو بناء استراتيجيات التغير الاجتماعي المؤدية حتما إلى إنتاج الحلول أو، على الأقل لأسبابها، من خلال تكييف ما تستورده من خطط تنموية ومشاريع جاهزة مسبقا مع معطياتها الاجتماعية ومميزاتها الخاصة. إن حدوث هذه الوثبة النوعية من الخضوع والتسليم إلى الحركية والاجتهاد تجعلنا نعي بأنه إذا كان ما توصل إليه غاليليو غاليلي من أن الأرض هي مركز العالم، فإننا نجزم بأن الإنسان هو مركز التنمية.

III الإنسان في مفهوم التنمية

بعد أمد طويل اتفق كل المنظرين والمختصين على أن التنمية تتخذ من الإنسان غاية ووسيلة: فهي تهدف إلى خيره وترتكز على جهده، إلا أن ذلك كان يتطلب تغييرا جذريا في التعبير عن مفهوم الإنسان وقدراته وسلوكه.

عندئذ بدأت الإستراتيجيات الحديثة للتنمية تبدي عناية خاصة بلامركزية المشاريع وبرامج، وتعنى بمظاهر التضامن الاجتماعي والتعاون المباشر والغير مباشر، والجهود الذاتية من

خلال ما تقوم به الجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية وكل مكونات المجتمع المدني التي كثيرا ما تعدى ميدان تدخلها المجال المحلي والوطني وحتى الإقليمي مما يقود إلى تدعيم مؤسسات العمل المدني وجعلها أكثر جذبا لمشاركة المواطنين، ولا شك أن في التوجه الشعبي على المستويين المحلي والعالمي لخطط التنمية يدعم مساهمات الأفراد ويرفع في الوقت نفسه كفاءة برامج التنمية ويزيد من فاعليتها. ولقد أولت هذه الإستراتيجيات الإنسان مكانه خاصة من حيث يجب النظر إليه على انه موضوع عملية التنمية وليس مجرد أداة بين الأدوات المستخدمة فيها. ومن هنا فإن الاتجاه الحديث للتنمية يستند على قاعدتين أساسيتين:

- تتمثل الأولى في الرفع من المستوى المادي للإنسان.
- وتتمثل الثانية في اكتشاف وتكريس الإبداعية والفاعلية الإنسانية.

و لا يمكن الفصل بين هاتين القاعدتين لأنهما مرتبطتان بعلاقة جدلية: فهما متلازمتان ومتكاملتان بشكل الذي تتطلب كل قاعدة منهما توفر القاعدة الثانية. إنه لا يمكن مهما كان الثمن أن يرتفع من المستوى المادي للإنسان في غياب المواهب الإنسانية المبدعة التي يكون لها الأثر في الطبيعة وفي المادة لتسخر لخدمة حاجيات الإنسان. ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن

للمواهب أن تظهر وأن تكون مبدعة وفعالة في مجتمع يعتريه الفقر وتنخر من قواه الأمراض والكوارث ويفتك بأفراده الجهل الناتج عن قلة أو انعدام الحاجيات الأساسية من غذاء ودواء ومأوى.

ولأن القاعدة الأولى لا تتحقق إلا بتوافر أدوات الإنتاج المادي من أرض وآلات ومصانع ومواد أولية، واستغلت بالشكل الذي يضمن لأفراد المجتمع حق الاستفادة بالحد الأدنى من النمو الاقتصادي، فإن القاعدة الثانية لن تتحقق في غياب الإطار الأمثل لاكتشاف المواهب المبدعة والقدرات الخلاقة والكفاءات. إن هذا الإطار هو ما تمثله مؤسسات التنشئة الاجتماعية، المؤسسات الخدمائية، والصحية والمؤسسات التدريبية ومؤسسات التعليم. ولا يكفي تواجد مثل هذه المؤسسات بل يجب أن يتاح مجال الاستفادة منها لمختلف الشرائح الاجتماعية بمختلف انتماءاتها الطبقية.

إن التنمية بهذا الاتجاه إنما تصبح أداة للتحديث، ومسارا للوصول إلى نمط حياة يكفل لجميع أفراد المجتمع أو على الأقل لغالبية السعادة الاجتماعية في ظل النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون إلا في إطار نظام سياسي متميز.

وحتى يكون الأمر كذلك فإن النظريات الاجتماعية التي تناولت موضوع التنمية لا تجد نظاما سياسيا يجعل منها كيفية جديدة لممارسة فن الحياة، والمشاركة السياسية في تدبير شؤون

المجتمع سوى الديمقراطية مما يجعل هذه الأخيرة شرطا أساسيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ففي غياب الديمقراطية الفعلية، لا يمكن سوى الحديث عن نمو مطرد كما هو الحال بالنسبة لبعض المجتمعات الآسيوية التي بلغت مستوى لا نظير له من النمو الاقتصادي كالصين التي وبالرغم من اعتبارها في الوقت الراهن إحدى أكبر القوى الاقتصادية، لا تكفل لأفراد المجتمع الصيني الحق في تكافؤ الفرص ولا التحرر ولا السعادة الاجتماعية. أو عن تنمية مجهضة كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول النامية التي وبالرغم من توفرها على الطاقات المادية والقوى الاجتماعية لم تستطع النهوض بالمجتمع للتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الغربية التي كانت بالأمس القريب قوى استعمارية.

والسبب الحقيقي في ذلك هو أن المفارقة تكمن في كون أن الخطاب التنموي يرهن مشاريع التنمية بالسلوك الديمقراطي على جميع مستويات الحياة الاجتماعية، إلا أن التصادم بين ترسبات الثقافة المحلية للمجتمع والقيم الثقافية التي تفرضها التغيرات المصاحبة لمشروع التنمية تجعل من العلاقة بين التنمية والديمقراطية، في هذه المجتمعات المحافظة على الأنساق الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، علاقة هشّة وغير منتجة لقيم

اجتماعية جديدة يمكن أن تتفق عليها الجماعات فيما بينها من جهة وفي علاقتها بالسلطة السياسية من جهة أخرى. ذلك لأن التنمية في إطار النظام الديمقراطي تعتبر نظاما اجتماعيا واقتصاديا متكاملًا يستوجب أن تتلازم التغيرات المادية في المجتمع مع مسائل اجتماعية جوهرية كتطور نظام حقوق الإنسان، التعايش، تكافؤ الفرص، التداول على السلطة، الحفاظ على البيئة، ترشيد الحكم وغيرها من القيم المعيارية للحدثة.

و بما أن التاريخ الإنساني المعاصر لم يعرف نظاما أحسن من النظام الديمقراطي، فإنه النظام الأمثل الذي يتلاءم مع التنمية البشرية اجتماعية كانت أو اقتصادية، شرط أن لا يطبق في شكل نسق تقني يهدف إلى توسيع المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال الانتخاب والاستفتاء وتعدد المجالس النيابية الصورية. إن النظام الديمقراطي حتى يكون نظاما متكاملًا يجب أن تترجم قيمه على جميع المستويات ابتداء من البنى الأساسية في المجتمع كالأسرة والمدرسة، وصلا إلى أعلى مستويات السلطة السياسية في الدولة. إن الديمقراطية ليست مجموعة من الشعارات السياسية والاستشارات الشعبية العارضة بل: « هي طريقة في الحياة تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصا متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع وتحقيقه لأهدافه

العليا...أنها تعني توفر فرصة المشاركة لدى أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات، في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية..»¹⁸ إن الديمقراطية محك لإبراز ماهية الإنسان أو كما يقول آلان توران هي « سياسة معرفة الذات والاعتراف بالآخر.»¹⁹ بمعنى أن الديمقراطية بالمفهوم الغربي الذي يتجاهل الخصوصيات الاجتماعية لباقي مجتمعات المعمورة يبقى مفهوما غير كاف لبناء عالم جديد. ذلك العالم الذي لا يرى النور كما يضيف آلان توران إلا إذا استطعنا الربط بين المساواة في الحقوق في إطار الاختلاف في المعتقدات وفي نمط الحياة.

والسؤال المطروح بإلحاح يرتبط بمعرفة الوضع السياسي للمجتمعات المسماة بالنامية والتي يتباهى كثير من زعمائها بكونها ديمقراطية، بل أكثر من ذلك، فإن العديد من هذه الدول ما أضيف إلى تسمياتها الرسمية مصطلح الديمقراطية، في حين أنها تعيش واقعا يختلف جذريا عما يستوجبه الحكم الديمقراطي: فالفرد في هذه المجتمعات لم يصل إلى مستوى المواطنة لكونه لم يتحصل بعد على الاعتراف السياسي والثقافي ككائن اجتماعي، بل هو مندثر في الجماعة لا بالمفهوم السوسيولوجي بل بالمفهوم العرفي المؤسس على الأبعاد الدينية واللغوية والعرقية والعشائرية، والمجتمع المدني لا يتعدى كونه مصطلحا واهيا لا موقع له في الوجود الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي للمجتمع لأن الجماعات لم تصل بعد إلى مستوى التنظيم الاجتماعي على أساس المصلحة الاجتماعية والوعي السياسي. و بناء على ذلك فإن الديمقراطية في المجتمعات النامية وهما لأن الحرية الفرد لم يبلغ فيها مرحلة الرشد السياسي وبالتالي لم يتحرر من الوصاية السياسية والدينية.

والواقع الذي تعيشها مجتمعاتنا العربية منها و الإفريقية تركز هذه الصورة، خاصة تلك المجتمعات التي رهنّت حاضرها ومستقبلها بالريع بشكل عام والريع البترولي بوجه خاص، أين تدهورت القيمة الفعلية لمفهوم العمل وأهملت القيمة الحقيقية لمفهوم الزمن: في هذه المجتمعات معيشة الأفراد لا تقوم جهدهم في الإنتاج وتطويعهم الطبيعة بل على تجود به، إنهم كائنات اجتماعية تحت الرعاية تعيش في نظام اجتماعي تأسس على مبدأ العشائرية والموالة وغياب الفرد، تلك المجتمعات التي تستند إلى نموذج الرعاية الذي يغيب فيها المواطن بمفهوم ثنائية «الحق والواجب» أو «الحرية والمسؤولية» ويكرس الزعامة والسلطة الروحية، مبدأ الفرد المطلق الذي يقود الرعاية، ويفرض عليها الموالة ويجعل مصيرها خاضعا لمشيئته، فهو الوحيد الحر الذي لا يتعرض لأية مساءلة، بما أنه لا يحتكم سوى لذاته، لأنه هو الوحيد الذي يتميز بالرشد والحكمة، وهو من يؤول له حق الأمر والنهي، والرعية مازالت عاجزة أو

مقصاة عن تحمل المسؤولية. إن هذه المجتمعات التي تتغنى وتظاهر بالديمقراطية هي في الحقيقة أنظمة استبدادية أو على الأرجح أشبه بذلك فهي ليست تربة صالحة لأي تنمية اجتماعية أو اقتصادية.

إن التنمية من هذا المنظور الحديث نقيض للاستبداد، ولهذا فهي تستلزم فعالية فردية المسندة بالحرية كأساس لديمقراطية تتأسس على المساواة الإنسانية والمواطنة، لكنها في الوقت نفسه فضاء للتفاوت الخلاق القائم على القدرات الشخصية، والدوافع الإبداعية التي تحقق مبدأي التفاضل القيمي والتكامل المعيارى اللذان يستعيد من خلالهما الإنسان وجوده على نمط خاص من حيث أنه هو المحدد لأهداف التنمية، وهو الذي يبذل الجهد لإخضاع التنمية لتحقيق هذه الأهداف وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية حتى لا تكون هذه الأخيرة تنمية للأشياء بل تنمية للإنسان.

وما يستخلص مما سبق هو ارتباط التنمية بالإنسان بشكل مباشر من حيث كيانه الاجتماعي والنمط الحياتي الخاص به، الشيء الذي يجعل من التنمية بابا فلسفيا يركز في الطرح على الرؤية التفسيرية لجوهر كل من الإنسان و الحياة و الطبيعة. إن التنمية من هذا المنظور إنما تمثل حقا إنسانيا أساسيا يمكن الإنسان من إثبات وجوده من خلال إزاحة العوائق التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخله. ويتأسس هذا الحق على

مبررات قانونية وأخلاقية من حيث أن: « التنمية شرط وجود كل حياة اجتماعية وبالتالي يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ عن كل تنظيم أو التزام أو نشاط اجتماعي». 20 وهي شرط أساسي لتحقيق العدالة من حيث أنها عامل إيجابي في تحقيق السلم ورفاهية الإنسان ولكونها عدو للفقير والتفاوت اللذان يعتبران أكثر أسباب الفوضى والعنف والحروب.

VI المفهوم الاجتماعي للتنمية

انطلاقاً من العلاقتين الأساسيتين اللتين تعبران عن جوهر الوجود الإنساني والتي تعرضنا لها في السابق:

➤ علاقة الإنسان بالطبيعة.

➤ علاقة الإنسان بالإنسان.

وعلى أساس كل المظاهر الناتجة عن هاتين العلاقتين، فإن الفكر السوسيولوجي لا يقف، كما هو الحال عند علماء الاقتصاد، في تعريفه المفهوم التنمية عند المظاهر الاقتصادية كمعدلات النمو، النسب، العرض والطلب... بل يشمل كل المظاهر التي تنتج عن حركة التنمية باعتبارها ظاهرة مرتبطة بالعلاقتين:

إن الإنسان في علاقته بالطبيعة يصنع ظواهر اجتماعية مبدعة، تسمح باستعمال وتطبيق المعرفة المكتسبة واللازمة

للسيطرة على الطبيعة: تلك المعرفة التي أمدّه بها المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، والمؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية. لأن المعرفة مستويات متفاوتة فإنه إذا كانت المعرفة بالخبرة والتحصيل البسيط كافية لإبداع ما يحل المشكلات والمسائل التي طرحت على الإنسان في الماضي، فإن المجتمعات الحالية، ونظرا لما بلغته الحياة الاجتماعية والوجود الإنساني بصورة عامة من تعقيد وتشابك، في حاجة إلى مستوى أعلى من المعرفة: إنها المعرفة العلمية التي لا يمكن للفرد اكتسابها إلا ضمن نظام تعليمي متطور. لهذا السبب نعتقد أن التنمية لا تتم إلا بتوافر هذا النسق الاجتماعي الهام والمتمثل في النظام التعليمي، بل ولا يكفي أن يكون موجودا بل متطورا.

وأما علاقة الإنسان بالإنسان فإنها تمكن أبناء البشر في المجتمع الواحد من تفجير طاقاتهم الذاتية بشكل متكامل ينبثق عن ظواهر التعاون والتخصص من خلال الشبكة المعقدة للعلاقات الاجتماعية والتي تفضي إلى التخصص والتكامل الاجتماعي: تلك الظواهر التي يفرزها تقسيم العمل، والتي إذا ما بنيت على الشروط الموضوعية أدت إلى التناسق الاجتماعي في إطار التوازن بين مبدأي الحق والواجب حيث يجد الفرد نموه الاقتصادي والاجتماعي في مضمون النمو العام للمجتمع الذي يؤدي حتما إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.

إن المقاربة الاقتصادية للتنمية والتي لا تهتم إلا بالنمو الاقتصادي البحث في مظاهره الضيقة: الإنتاج، التكاليف، المادة الأولية، الأسعار، الإنتاجية، المنافسة...، أصبحت لا تفي بالمطلوب عند التطرق للتطور الاجتماعي من خلال مظاهر التخلف والتنمية، لتترك المكان لمقاربة اجتماعية شاملة ومتكاملة تتأسس على جمع تخصصات العلوم الاجتماعية من منطلق نظرياتها في رؤية عامة ودقيقة في ذات الوقت تتكفل منهجيا ومعرفيا بالترباط والتداخل بين الظواهر المختلفة للتخلف والتنمية، أي بمقاربة تأخذ في اعتبارها تشابك الممارسات الاجتماعية المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية ضمن إطارها الثقافي.

إن الأمر يعني في الحقيقة توجهها نحو نظرية اجتماعية عامة تفسر الظواهر الاجتماعية في ترباطها العضوي. ومع أننا نميل للاعتقاد بأن الفكر الإنساني والأدبيات السوسيولوجية أو الاقتصادية لم تعطي نظرية لهذا الشمول خلافا للمادية التاريخية والمادية الجدلية، إلا أن تلك التحليلات تنزع لقبول ولطرح أي أفكار حول الترباط بين تلك الممارسات الاجتماعية، ما عدا تلك التي ترجع تحديدا للممارسات الاجتماعية المختلفة في نهاية المطاف للممارسة الاقتصادية. وبالرغم من ذلك فإن الاعتماد على النظرية أصبح غير كافٍ لما عرفتة النظرية من انتكاسات على أرض الواقع من خلال التطبيق الخاطئ لمبادئ النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي

نظرت له والتي كانت تنادي به. و لا أحد يستطيع إلى حد الساعة الجزم بما إذا كان الخلل في النظرية أم في الواقع. وعلى إثر هذا التراجع الخطير للاتجاه المادي في العلوم الاجتماعية، كانت هناك محاولات لإعادة صياغة النظرية الاقتصادية الكينزية فيما يصطلح عليه بالنيو كلاسيك أو الكلاسيكية الجديدة إلا أن هذه التوجه هو الآخر لا يمكن أن يكون قادرا على تفسير ما وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في مجال التنمية.

والنظرية الاجتماعية التي تعتبر في الوقت الراهن أفضل البدائل، إنما تتمثل في تيار «إجتماعيو التنمية» الذي ينطلق من ضرورة نقد النظام الليبرالي وأساسه النظري المتمثل في الرأسمالية، وتبيان مخاطرها على الإنسان، ويكمن عنصر الجدة في أطروحات هذا التيار في سعيه إلى إبراز:

➤ أهمية العامل الاجتماعي في التنمية ضمن الإطار العام لظاهرة العولمة.

➤ الترابط العضوي والجدلي للأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية في فهم التنمية الاجتماعية.

إن الأزمة في نظر هذا التيار، ليست إبستمولوجية أو معرفية ولا تكمن في مفهوم التنمية في حد ذاته، بل في الطريقة والوسائل التي اعتمدت، حيث تم تحريف المفهوم عن جوهره

وعن مع مدلولاته الحقيقية، إن هذه المقاربة تصبح بذلك متفتحة وذات منحى تعددي للتأكيد على أنه ليس هناك نظام قيمي محدد يفرز معايير نمطية لقياس نتائج التنمية والتطور، وعليه فالتنمية ليست وصفاً جاهزة للاستعمال المحدد على أسس معينة. وإن المنظور الليبرالي الذي يركز على الحرية الفردية والمصلحة الشخصية: «دعه يعمل، دعه يمر»، يتجاهل كون البنية الذهنية للفرد مشروطة بالسياقات الاجتماعية ومثقلة بالخلفية الثقافية التي توجه التفاعل بين التطورات والأفكار، وكذا الأبعاد المؤسسية التي تؤطر حياة الفرد.

فالتنمية التي تفرضها الرأسمالية على العالم، تنتج أسباب التدمير للثقافات المجتمعية ذات الخصوصية بالرغم من أن العالم لم يتأسس ولم يصبح في يوم من الأيام مكوناً من نموذج واحد من المجتمعات. إن العالم مجتمعات عديدة، متنوعة ومتميزة، تتكسب الثروات جزء منها وهي تمثل قطبا مجهري العدد، يعكس رفاهية لا نظير لها. ويتشتر الفقر وتتفشى الأمراض وتتكاثر الأزمات والكوارث في القطب المقابل والذي يمثل الملايير من البشر. وفي علاقة «الغالب بالمغلوب»، على حد تعبير ابن خلدون، تندثر الجذور الثقافية وتضيع الخصوصيات الاجتماعية.

ويؤكد مؤسسي هذا التيار الاجتماعي أن النظرة التقزيمية للتنمية في بعدها الاقتصادي لا يمكن أن يتفق تماماً مع واقع

البلدان النامية حيث أن ثقل الإكراه الاجتماعي والثقافي يقود إلى وضع البعد الاجتماعي في قمة الأبعاد الأخرى لكون أن ضغط الخصوصيات التاريخية والثقافية تقود إلى التركيز على البعد الاجتماعي، مما يجعل التنمية مفرغة من التوازن بين الأبعاد الاجتماعية ولذلك يجب إعادة صياغة مفهوم التنمية بشكل أكثر اتساعا وانفتاحا، بحيث أنه يصبح كل متكامل فيه الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والسياسية مما يجعل من التنمية بنية لمختلف الأبعاد ويترتب على ذلك ضرورة تجاوز الأطر الضيقة التي تجعل النظرية الاقتصادية ذات بعد أحادي وتطبيقها سلوك ماكيافيلي بحث. إنه من الأهمية بما كان بلورة مقارنة تفاعلية تتداخل فيها الأبعاد السياسية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية في تناول قضية التنمية.

وهذا يتطلب الانتقال من النموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم على التوسع الدائم والتراكم المتزايد، إلى نموذج مبني على القناعة والاعتدال، وإعادة الاعتبار للإنسان من خلال تنمية الأبعاد الفلسفية والجمالية والثقافية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا تخلصت الخيارات التنموية من النظرة الاقتصادية الضيقة.

ولا يتأتى ذلك إلا إذا أصبحت المشاركة العلمية لدراسة المجتمعات قبل تخطيط مشروعاتها أمرا ضروريا على أن يوضع في الاعتبار العامل البشري والقيم الاجتماعية السائدة التي تحكم حياة الناس. إن دراسة المجتمع قبل رسم الخطط وتحديد البرامج

الموجهة لأفراده، تمكن لا محالة من فهم الكثير من الأنساق والنظم التقليدية التي أصبح محتوم عليها المرور بعملية التغيير والتغير، وتلكم هي بعض الصعوبات الأساسية نتيجة لرفض الناس لتلك التغيرات، خاصة التي تفرض عليهم، ولا تتماشى مع اعتادوا عليه من قيم وعادات وتقاليده. إنها مجتمعات بقيت متخلفة لكونها مجتمعات «غير محللة» أو مجتمعات تمت دراستها وتحليلها بشكل سيئ أدى إلى نتائج منعقدة المصادقية. و لذلك تجرى الآن الكثير من الدراسات بإسناد من المنظمات الدولية والهيئات العلمية لتلك المجتمعات لمعرفة التغيرات التي طرأت على المجتمع و سيرورات هذا التغير.

و الجدير بالذكر هو أن السلطة في المجتمعات المتخلفة لم تعي بعد بأن قضية التنمية هي أولا وقبل كل شيء علم ومعرفة، قبل أن تكون قضية الخطط والمشاريع المدعومة بالأموال لإنجازها. ذلك لأنه قد ثبت قطعا بأن استراتيجيات التنمية وتوجهاتها التي نجحت في مجتمعات غربية رأسمالية ذات المعطيات التاريخية والظروف الاجتماعية المختلفة تماما عن مجتمعاتنا، عندما انصاعت الحكومات إلى تبنيها أدى ذلك إلى نتائج وخيمة أهدرت القوى البشرية والمادية، وأنتجت حالة معقدة من التفكك الاجتماعي والاقتصادي بعثرت التراث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات وأعادتها إلى نقطة الانطلاق في ظروف أصعب مما كانت عليه في السابق.

لقد أصبح جليا وواضحا بأن التنمية يجب أن تسبقها الدراسات العلمية والتقنية للتربة الاجتماعية التي ستحتضنها. إنه الطريق الوحيد لقياس أو توقع النتائج المرجوة والعوائد التي ستساهم في صنع سياسة التنمية النابعة من الحكم الراشد حتى يمكن ضبطها وتقليل الفاقد من محصولتها. وهنا تكون التنمية قد اقتربت من تحقيق أولى أهدافها وهو العمل على استشارة مجموعة من عملية التغير المخطط من حيث اتجاهاته وشدته وعمقه، وبأهداف المجتمع النابعة من تراثه ومعارفه المحلية، تلك العوامل التي شكلت نظامه الاجتماعي والاقتصادي ونوعية العوائق التي يصطدم بها حتى يمكن توفير الإمكانيات اللازمة والقادرة على مواجهتها من المنطلقات الإيجابية للتنمية.

بهذا الشكل و به فقط يمكن أن تقوم التنمية التي تتكفل بإعطاء الأفراد حق العيش من خلال التكفل بحاجياتهم، ليست المادية الاقتصادية فقط بل كل الحاجيات الاجتماعية سياسية كانت ثقافية أو عقائدية، وبهذا الشكل يمكن للمجتمع أن يكون قد جمع بين متطلبات التنمية وحافظ على مقوماته وقيمه الاجتماعية: إنها الحداثة بمفهوم الاختلاف وهي اللحظة الحضارية التي من شأنها أن تحدث النقلة النوعية للمجتمعات المتخلفة من الحالة الاجتماعية الغير مرغوب فيها إلى حالة أرقى وأحسن وهذه الحالة ليست مستحيلة بل ممكنة لما تتوفر عليه هذه المجتمعات من قوى مادية وبشرية.

لقد عرف التاريخ الإنساني منذ ما قبل اليونان أمثلة لا حصر لها على أن التحولات الحضارية الضخمة كانت تقترن أولا بالرهان على العلم والمعرفة وعلى القيم الفكرية والثقافية

والعقائدية للأمم، إنه الرهان الدائم الذي يقف وراء الموروث الحضاري الذي تحول عبر الزمن إلى ذلك الفضاء الذي استثمره الغرب في قيام الرأسمالية واقتصاد السوق، تلك الظواهر العامة والشاملة التي مكنته من قيادة العالم والهيمنة عليه.

V خصوصيات المحيط الاجتماعي وأهميتها في التنمية

بعد ما يفوق النصف قرن على انتهاء الحرب العالمية الثانية، تفتن العالم إلا أن قضية التنمية لا يجب أن تبقى من خصوصيات السلطة السياسية ورجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات. ولذلك سارعت المنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة من خلال هيئاتها وملحقاتها وبالخصوص منظمة اليونسكو إلى الاهتمام بواقع الشعوب وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدراسات والبحوث العلمية الميدانية بوجه الخصوص، لتتوصل إلى أن الفشل السحيق لجهود التنمية في مجمل دول العالم الثالث مرده إلى عدم إدماج عنصر الثقافة الوطنية في مشاريع التنمية الوطنية، وإلى إبعاد النخب المثقفة المحلية عن مسائل التنمية، وتكليف التقنيين والعلميين الأجانب في أغلب الأحيان بتنفيذ تلك المشاريع التنموية لما يتوفرون عليه من كفاءات علمية وتقنية، دون مراعاة أن هؤلاء وبالرغم من مستوياتهم العلمية العالية وخبراتهم

التقنية لا يمتلكون أدنى معرفة عن المحيط الاجتماعي وعن الثقافة المخيلة للمجتمع الذي أوكلت لهم السلطة فيه عملية تنفيذ تلك المشاريع والخطط.

إن ما يصطلح عليه بالتعاون شمال جنوب في مسائل التنمية، لم يكن في حقيقة الأمر سوى نقل المخططات الجاهزة والتي تمت صياغتها في المجتمعات الغربية ضمن معطيات حضارية وثقافية معينة، في حين أنها موجهة لمجتمعات تختلف جذريا عن تلك المعطيات. ولم تستفد مجتمعات العالم الثالث إلا بالقشور مما يسمى بنقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب، والسبب في ذلك يكمن في أن الشمال (الغرب) لم يكن صادق النية في النقل الفعلي لتلك التكنولوجيا التي تعطيته التفوق في علاقاته بالعالم الثالث، من جهة، زمن جهة أخرى فإن مجتمعات العالم الثالث لم توفر لطاقتها البشرية، خاصة الأفراد ذوي المهارات والكفاءات الإبداعية من علماء ومفكرين ومهندسين، الشروط المادية والمعنوية التي تجعلهم في مستوى اكتساب تلك المهارات والمعارف التي يمتلكها الغرب ونقلها إلى أوطانهم.

وفي هذا الوضع استعمل الغرب كل حيله ومهاراته السياسية والتجارية في خلق الحاجة للاستهلاك لدى مجتمعات

الجنوب، وأدخلها في دوامة التعامل الغير متوازن وجعل من تلك الدول الزبون عوض التعامل الاقتصادي أو الشريك. لقد أصبحت العلاقة شمال جنوب علاقة عرض وطلب بكل ما تحمله العبارة من معاني، ولم تقتصر هذه العلاقة على المواد الاستهلاكية بل تعدتها إلى المنشآت الخدمائية والاقتصادية.

إن الفكرة التي كانت سائدة في العالم الثالث والتي مفادها أنه يجب على العالم العمل للالتحاق بركب الدول المتقدمة فكرة خاطئة من الأساس لأن دول هذا العالم، وإن توفرت على الكثير من الموارد الطبيعية والقوى البشرية، فإنها لم تكن تمتلك الوسائل والأدوات الكفيلة بتحقيق هذه الفكرة. ومادامت تلك الدول تعتقد في أن التنمية بالمنظور السائد هي العصا السحرية التي تحتزل الزمن، الذي قطعه الغرب في تأسيس حضارته واقتصاده، لتلحق به. لذلك أصبح لزاما على هذه المجتمعات أن تعيد التفكير في الأهداف المرجوة من حركة التنمية من خلال العمل على كشف قدراتها الاجتماعية والاقتصادية و إمكانية استغلالها محليا لأنها ستكون أكثر مردودية لكونها المنتج الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات.

وإذا كان يجب التوجه نحو تثمين القدرات والكفاءات المحلية، واستغلالها في التنمية ضمن البعد الثقافي المحلي فذلك لا

يعني بتاتا أن الثقافات الوطنية بوضعها الطبيعي تربة اجتماعية جاهزة لأنها بالقدر الذي تتوفر فيه على عوامل إيجابية يمكن أن تفيد في عملية التنمية، يمكن بل من المؤكد أنها تحوي عوامل سلبية في جوانبها المحافظة الراضة للتغير ما يجعلها عوائق تتعارض مع مفهوم التنمية بالمنظور الحديث والذي يهدف إلى تخليص الإنسان من الموروث الرجعي الذي يثقل عاهل هذه المجتمعات ويعيق تطورها

ولكي تطرق المجتمعات النامية باب العالم المتقدم، يتعين عليها أن تتخلص أولا من الكثير من عناصر الثقافة التقليدية بكل ما تحمله من أوهام واعتقادات تمنعها من مساهمة متغيرات السياق الحالي وأن تتقبل قيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير العقلانية السائدة في الغرب ، تلك القيم والأساليب التي تعتبر إرثا حضاريا تاريخيا تشترك فيه الإنسانية قاطبة.

أما البنى التقليدية والتقاليد والعادات الرجعية فإن إزالتها غير ممكنة دون النظر إليها بنظرة علمية لأن المجتمعات المتخلفة في حاجة إلى تامين الحراك الاجتماعي الذي يعني «حركة الفرد أو الجماعة من طبقة اجتماعية أو مستوى إلى طبقة أو مستوى آخر»²¹، و جعله منتجا لمهارات علمية وتقنية قادرة على اكتساب المعرفة واستثمارها في خدمة التنمية، بمعنى آخر فإن المجتمعات المتخلفة بحاجة ماسة إلى حراك اجتماعي رأسي

(عمودي) إلى الأعلى، شرط أن يكون هذا الحراك مصاحبا بحراك نفسي وسيكولوجي لأن الخصائص النفسية للأفراد مهمة جدة في تحديد العناصر المتفوقة والتي يمكن أن تمتلك درجة عالية من الدافعية الذاتية والحاجة للإنجاز: تلك هي العناصر تمكنها من أن تكون دعامة حقيقية لظواهر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التنمية الثقافية للمجتمع.

ولأن المجتمع نسق عام ومتكامل، فإن الحراك الفردي أو على مستوى الجماعات غير كاف لأن تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية به وتستند عليه. إن معظم علماء الاجتماع الذين تعرضوا لمفهوم الحراك أمثال بيار بورديو وريمون بودون وقبلهم رائد علم اجتماع الحراك الاجتماعي ، بيتيريم سوروكين²² يتفقون على أن الحراك الكامل (la mobilité totale) هي حاصل حراك الفرد مضافا إلى الحراك الهيكلي للمجتمع. وتتفق النظريات الاجتماعية على أن مؤسسات التربية والمؤسسات التعليمية هي الأدوات الأساسية لإحداث مثل هذا التغير الاجتماعي الذي لا محالة سيكون له الأثر الواضح على نمو وتطور المجتمع.

إن التربية بمفهومها المؤسساتي هي تلك السيورة التي تنشأ الكائن الاجتماعي، ومن خلالها يكتسب الثقافة الاجتماعية التي تحدد انتمائه الاجتماعي الذي على أساسه

¹ John DEWEY : **The School and Society**, University of Chicago Press, 1991.

² Selon Le Petit LAROUSSE (1996), le développement est l'amélioration qualitative et durable d'une économie et de son fonctionnement.

³ Jacques BERQUE disait : « Il n' y a pas de société sous-développée. Il ya des sociétés sous-analysées, sous-estimées, sous-aimées. »

⁴ Georges BALANDIER, Sociologie actuelle de l'Afrique noire. Dynamique des changements sociaux en Afrique centrale, Paris P.U.F, « Bibliothèque de Sociologie Contemporaine » 1955.

⁵ G. BALANDIER, L'Anthropologie appliquée des problèmes des pays sous-développés, Paris, Cours de Droit, 1955.

⁶ G. BALANDIER, Sociologie des mutations, Paris, Anthropos, 1970

⁷ G. BALANDIER, Anthro- logiques, Paris, P.U.F 1974.

⁸ Pierre BOURDIEU, Sociologie de l'Algérie, Paris, Que-Sais-je, 1958.

⁹ P. BOURDIEU et A. SAYAD, Le déracinement, Paris, Editions de Minuit, 1966.

¹⁰ P. BOURDIEU, A. DARBEL, J-P. RIVET et C. SEIBEL , Travail et travailleurs en Algérie, étude de la découverte du travail salarié et de la formation du prolétariat urbain en Algérie, Paris, Editions de Minuits, 1963.

¹¹ Maurice GODELIER, trajets marxistes en anthropologie, Paris, Maspero, 1973

¹² Maxim RODINSON, Islam et capitalisme. Paris, Seuil.1966

¹³ M. RODINSON, Marxisme et monde musulman. Paris, Seuil.1972

¹⁴ Comme l'explique Pierre ANSART, dans le dictionnaire de Sociologie (Robert Seuil) ; **la statique sociale** est un concept d'**Auguste Comte** qui trouve son origine dans le mot grec (**Statos** : stationnaire) et designe la partie de la sociologie qui étudie les lois générales de l'ordre social, les conditions d'existence et d'équilibre de la société.

¹⁵ مداس فاروق: قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطبع - الجزائر

2003. ص 7.

¹⁶ Par apposition à la statique, **Auguste COMTE** définit **la dynamique sociale** comme science des lois du progrès et s'intéresse particulièrement aux changements issus des révolutions politique et industrielle, d'un début d'urbanisation et d'un positivisme scientifique

annonçant la laïcisation. (Claude RIVIERE dans Le dictionnaire de Sociologie).

7 مداس فاروق: نفس المرجع السابق. ص 7.¹

¹8 محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر 2006. ص 109.

¹⁹ Alain Touraine : **Qu'est ce que la démocratie ?** , éditions Fayard, 1994. P 173.

²0 أحمد جمال الدين: التنمية حق من حقوق الإنسان , مجلة المستقبل العربي العدد 53 سبتمبر 2000

1 محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع.²

²2 **Pitrim alexandrovitch Sorokin** est un sociologue américain d'origine soviétique (1889 – 1968) Son œuvre sociologique est faite d'une dizaine d'ouvrage parmi lesquels : **Social and cultural dynamics (1937)** **Social and cultural mobility (1927)** et **Contemporary sociological theories**

